

مؤسسة المناخ الأفريقية

الاستراتيجية ٢٠٢٦-٢٠٣٠

ملخص





© African Climate Foundation, 2026



جدول المحتويات

٤	تشكيل عملية الانتقال من الداخل
٤	رحلتنا: من إثبات الصلاحية إلى منصة قارية
٥	قيمنا: كيف نتصرف
٦	السياق: لماذا يُعد هذا الوقت حاسماً
٨	خمسة أهداف إستراتيجية تشكل أساس هذه الإستراتيجية
٩	الأولويات الاستراتيجية: مجالات تركيز مؤسسة الأفريقية للفترة ٢٠٢٦-٢٠٣٠
١١	العوامل التمكينية الشاملة: العوامل المضاعفة التي تدعم كل العناصر الأخرى
١٣	نهجنا: الدور الذي تضطلع به مؤسسة ACF
١٦	الجهة المنظمة المسؤولة عن هذه الاستراتيجية
١٧	التطلع إلى المستقبل

تشكيل عملية الانتقال من الداخل

الرؤية

أفريقيا نابضة بالحياة وقادرة على التكيف مع تغير المناخ، يحقق فيها التنمية الاجتماعية والاقتصادية الشاملة للنمو المستدام والمنصف.

المهمة

دعم المبادرات التي تربط بين قضايا المناخ والتنمية، والتي من شأنها تحقيق تحول اجتماعي واقتصادي طويل الأمد وتنمية شاملة للجميع في القارة الأفريقية.



٣٥

بلدًا تم الوصول إليها



أكثر من ٦٠

متخصصًا في جميع أنحاء القارة



٤٦٧+

استثمارًا في أنحاء أفريقيا



١,٣ مليون دولار أمريكي

في جميع أنحاء أفريقيا



رحلتنا: من إثبات الصلاحية إلى منصة قارية

تأسست مؤسسة المناخ الأفريقية (ACF) على أساس فكرة بسيطة لكنها قوية: لكي يكون للأعمال الخيرية المتعلقة بالمناخ تأثير حقيقي في أفريقيا، كان من الضروري وجود مؤسسة أفريقية متجذرة في واقع القارة وتحظى بثقة القوى الفاعلة التي تقود التغيير على أرض الواقع. ولم يتغير هذا الهدف التأسيسي. بل إن الحجم والطموح والثقة التي تسعى بها المؤسسة لتحقيق هذا الهدف قد نمت بمرور الوقت.

الأرقام تتحدث عن نفسها: ٢٠٢٠-٢٠٢٥



منذ تأسيسها في جنوب أفريقيا عام ٢٠٢٠، توسعت أنشطة منح التمويل التي تقدمها مؤسسة ACF لتشمل ٣٥ دولة في جميع أنحاء القارة. وفي بعض البلدان المحددة – جنوب أفريقيا والسنغال ونيجيريا وتنزانيا وإثيوبيا وزامبيا – تطور هذا الدعم ليصبح برامج قطرية مخصصة تقودها فرق محلية، مع توسع البرامج الأنشطة لتشمل زيمبابوي وغانا وملاوي وبوتسوانا. من خلال هذا العمل، أصبحت مؤسسة ACF جسراً موثقاً به: تربط بين النظم السياسية والتقنية والمالية والدعوية لتسريع التغيير الهادف والدائم. طوال هذه الرحلة، استرشدت مؤسسة ACF بفلسفة ثابتة: التعلم من خلال الممارسة. قامت المؤسسة باختبار الأفكار وتكييف النهج وصقل نموذجها استجابةً للخبرة والسياق المتغير. وقد مكنت ثقافة التفكير والاستجابة هذه المؤسسة من الحفاظ على مرونتها ومصداقيتها وأهميتها في بيئة سريعة التغير.

بعد مرور ست سنوات، تطورت مؤسسة المناخ الأفريقية (ACF) من مرحلة إثبات المفهوم إلى منصة قارية تتمتع بالعمق المؤسسي والشراكات والمصداقية اللازمة للعمل على نطاق واسع. ولا تهدف المرحلة التالية إلى التوسع لمجرد التوسع، بل هي خيار استراتيجي مدروس: يركز الجهود، ويحدد الأولويات، ويعمق التأثير النظامي.

قيمنا: كيف نتصرف

يستند نهج مؤسسة ACF إلى خمس قيم – وهي مبادئ توجيهية لا تحدد ما تمثله المؤسسة فحسب، بل تحدد أيضاً كيفية تجسيدها في الممارسة العملية، سواء على الصعيد الخارجي أو الداخلي.



السياق: لماذا يُعد هذا الوقت حاسماً

دراسة حالة



باتا، السنغال: كيف تبدو المرونة من القاعدة إلى القمة

في إحدى أفقر مناطق السنغال، كانت هناك حديقة نباتية تبلغ مساحتها ١٢ هكتاراً تقع في بلدة باتا التابعة لمقاطعة كولدا، وكانت غير مستغلة إلى حد كبير. كانت الأرض متوفرة. وكانت المياه متوفرة. لكن ما كان ينقصها هو الكهرباء.

دعمت مؤسسة ACF مؤسسة ENDA Energie، وهي منظمة غير حكومية محلية، لترتيب نظام طاقة شمسية بقدرة ٣٢,٧ كيلوواط في الذروة (kWp) أعاد الحياة إلى الحديقة. لكن العمل لم يتوقف عند البنية التحتية. فقد تم تدريب أكثر من ٧٥ شاباً وامرأة على الإنتاج والتصنيع وإدارة المشاريع. تم خلق ٤٥ وظيفة مباشرة و ١٠٠ وظيفة غير مباشرة في غضون سبعة أشهر، ووضعت البلدية خطة إقليمية للطاقة والمناخ مع الركائز المؤسسية اللازمة لدعمها.

لقد شكلت باتا طريقة تفكير ACF بشأن الاستثمار على نطاق المجتمع المحلي: فالطاقة النظيفة والقدرة الإنتاجية والمهارات المحلية والحوكمة ليست تدخلات منفصلة. فهي تعمل – وتستمر – فقط عندما يتم التعامل معها معاً.

لا يمكن الفصل بين المناخ والتنمية. فالحصول على الطاقة، والقدرة على الصمود، والتصنيع، والتمويل، وفرص العمل، والسيادة، كلها جزء من عملية تحول واحدة. ولم يعد السؤال هو ما إذا كان هذا التحول سيحدث أم لا، بل بأي شروط سيحدث: من الذي يحقق القيمة، ومن الذي يتحمل المخاطر؟

القرارات التي تُتخذ الآن – بشأن أنظمة الطاقة، ومسارات التكيف، والاستراتيجيات الصناعية، والتجارة، والبنية التحتية، والتكنولوجيا، والتمويل – ستحدد ما إذا كانت الاقتصادات الأفريقية ستصبح أكثر قدرة على التكيف مع تغير المناخ، وأكثر تنافسية وشمولية، أم ستظل حبيسة أنماط الاستغلال والاعتماد على الغير وعدم المساواة.

هذه الديناميات ليست مجرد نظريات. ففي جميع أنحاء القارة، أصبح عدم الاستقرار المناخي حقيقة واقعة. فالجفاف يعطل الزراعة وأنظمة المياه، والفيضانات تلحق الضرر بالمنازل والطرق والبنية التحتية للطاقة، والإجهاد الحراري يضعف الصحة والإنتاجية والقدرة على العيش في المدن. ووراء هذه الضغوط يقف الناس. المزارعون الذين يشاهدون محاصيلهم تفشل. العمال الذين يعملون في حرارة خطيرة. العائلات التي تشردها الفيضانات التي تجتاح مجتمعاتهم. الأمهات اللواتي يوزعن الطعام المحدود لإطعام أطفالهن. الشباب، ولا سيما الفتيات، الذين يُسحبون من المدارس مع انهيار سبل عيشهم.

تعمل الصدمات المناخية على إعادة تشكيل أنماط الهجرة، وتفاقم انعدام الأمن الغذائي، وتضغط على الميزانيات العامة، وتعطل سلاسل الإمداد، وتعيد تعريف خيارات التنمية في جميع أنحاء القارة – مما يؤدي إلى تفاقم التفاوتات بين الجنسين، والجغرافية، والدخل.

تضاعفت الالتزامات، لكن التنفيذ ظل متأخراً. فكل سنة من التأخير تزيد التكاليف، وستكون عواقب التناقص أشد وطأة على أولئك الأقل مسؤولية عن الأزمة.



المزايا الهيكلية حقيقية، لكنها ليست تلقائية

سكان القارة شباب ويشهدون نمواً مستمراً. وبحلول عام ٢٠٥٠، سيكون واحد من كل أربعة أشخاص في العالم من الأفارقة.^٢ يوفر هذا المسار الديموغرافي إمكانية تحقيق مكاسب هائلة – ولكن فقط عندما توفر الاقتصادات فرص عمل منتجة، وتوسع نطاق القيمة المضافة المحلية، وتندمج في اقتصاد عالمي يتوافق مع أهداف المناخ. ويعتمد قدرة أفريقيا على جني ثمار الزخم الديموغرافي والتحول التكنولوجي، قبل كل شيء، على قوة مؤسساتها.



هذه المرحلة الانتقالية تتسم بالتنافسية، وليست محايدة

أصبحت الإجراءات المتعلقة بالمناخ جزءاً لا يتجزأ من المنافسة الجيوسياسية والاقتصادية. فقد أصبح التحول في مجال الطاقة، والمعادن الخضراء، ومعايير التكنولوجيا، والتمويل المخصص لمكافحة تغير المناخ، مرتبطاً الآن بالأمن القومي والاستراتيجية التجارية والنفوذ العالمي. ويتزايد الطلب العالمي على موارد أفريقيا وأسواقها وقوتها العاملة، لا سيما في القطاعات التي تعتبر محورية في عملية إزالة الكربون. ومع ذلك، فبدون التنسيق، تخاطر الدول بالدخول في ترتيبات تقيد الحيز السياسي، أو تحد من القيمة المضافة المحلية، أو تنقل التكاليف البيئية والاجتماعية إلى المجتمعات الضعيفة.



الفجوة المالية هي فجوة هيكلية وليست عرضية

على الرغم من أن أفريقيا تسهم بأقل نسبة في الانبعاثات العالمية، إلا أنها لا تحصل سوى على حوالي ٣٪ من التمويل العالمي المخصص لمكافحة تغير المناخ.^١ تؤدي التكاليف المرتفعة لخدمة الديون إلى تضيق الحيز المالي، كما أن ارتفاع تكاليف الاقتراض يؤدي إلى تضخم تكلفة رأس المال بالنسبة للحكومات والشركات على حد سواء. ولا تعكس الفجوة التمويلية الأوسع نطاقاً نقصاً في الفرص الاستثمارية، بل انطباعات حول المخاطر الهيكلية، وتشتت مشاريع قيد التنفيذ، ومحدودية الوصول إلى رأس المال طويل الأجل. يجب أن يخدم التمويل المناخي عملية التحول، لا أن يقتصر على المعاملات.

في نهاية المطاف، ستحدد المبادرات الأفريقية مسار المناخ والتنمية في القارة. فهذا التحول يتسم بالتنافسية والتفاوت، وتؤثر عليه ديناميات القوة المتغيرة. ولن يؤدي تلقائياً إلى نتائج منصفة. تتمتع أفريقيا بموارد ذات أهمية عالمية: إمكانات الطاقة المتجددة، والمعادن الخضراء، والأسواق المتنامية، والموقع الجغرافي الاستراتيجي، والسكان الشباب الديناميين. وليس من المحدد سلفاً ما إذا كانت هذه الموارد ستترجم إلى مكاسب تنموية مستدامة ومتوافقة مع المناخ. فذلك يعتمد على التناسق بين مجالات السياسات، والحزم في المفاوضات، والقدرة على توجيه رأس المال نحو خلق القيمة المحلية. وفوق كل شيء، يعتمد ذلك على مؤسسات تتمتع بالقوة والاستمرارية اللازمين للحفاظ على هذا المسار.

سيتم تشكيل عملية الانتقال من الداخل، أو سيفرض من الخارج.

١ بنك التنمية الأفريقي (AfDB) (٢٠٢٤) مؤتمر الأطراف التاسع والعشرون (COP29): القادة الأفارقة يحثون على زيادة سريعة في التمويل المخصص لمكافحة تغير المناخ من أجل التكيف والنمو الأخضر. أبيدجان: بنك التنمية الأفريقي

٢ البنك الدولي (٢٠٢٤) مؤشرات التنمية العالمية. واشنطن العاصمة: البنك الدولي

خمسـة أهداف إستراتيجية تشكـل أساس هذه الإستراتيجية

يتطلب التعامل مع هذه المرحلة مؤسسات تتمتع بالوضوح والاتساق اللازمين لاتخاذ الإجراءات اللازمة. ويستند رد فعل مؤسسة ACF إلى خمسـة التزامات تنظيمية. وهذه الالتزامات ليست مجرد أولويات برنامجية، بل هي الأسس التي تجعل المؤسسة مسؤولة عن تحقيق طموحاتها، بغض النظر عن السياق، وتشمل جميع أنشطة المؤسسة وتحدد كيفية عملها ونموها وتعلمها واستدامة تأثيرها على المدى الطويل.

١ | يتطلب إحراز التقدم معالجة العوائق الهيكلية في وقت واحد بدلاً من معالجتها تباعاً.

الأهداف الإستراتيجية

تعزيز دور أفريقيا الفاعل والعمل الجماعي

١ تعزيز الفاعلية الجماعية لأفريقيا في مجال المناخ من خلال تقوية المؤسسات والتحالفات والمنصات التي تعمل من خلالها الجهات الفاعلة الأفريقية على تحديد مسار تحولها ودفعه.

تعزيز النظم البيئية لتحقيق أثر دائم

٢ دفع مسارات التنمية الشاملة والمتوافقة مع أهداف المناخ في أفريقيا من خلال اتباع نهج مرنة وسريعة الاستجابة واستراتيجية في مجالات تقديم المنح، وتوفير الخدمات المالية، وتعزيز النظام البيئي.

ضمان الاستدامة المالية والمرونة على المدى الطويل

٣ تعبئة وتوظيف موارد مالية متنوعة ومستدامة ومتوافقة مع أهداف المهمة من أجل الحفاظ على التأثيرات والشراقات على المدى الطويل، والحد من التعرض للصدمات الخارجية.

بناء القدرات المؤسسية من أجل تحقيق الأهداف على الصعيد القاري

٤ إنشاء بنية تشغيلية على نطاق القارة تتيح التنفيذ السريع، وتسرع من وتيرة توظيف رأس المال، وتعمق المشاركة الإقليمية بما يتماشى مع الطموحات المتنامية لمؤسسة القارة الأفريقية (ACF).

قياس ما يهم: الآثار، والتعلم، والمساءلة

٥ الحفاظ على نزاهة الأثر من خلال أنظمة قياس مرنة تُقيّم المساهمة على المدى الطويل، وتُعزز التعلم المؤسسي، وتضمن المساءلة أمام الشركاء والجهات الممولة والمجتمعات المحلية.

الأولويات الاستراتيجية: مجالات تركيز مؤسسة الأفريقية للفترة ٢٠٢٦-٢٠٣٠

دراسة حالة



وحدة إدارة المشاريع التابعة لشراكة «الانتقال العادل نحو الطاقة»: البدء في العمل منذ اليوم الأول

التزمت «شراكة جنوب أفريقيا للانتقال العادل في مجال الطاقة» (JETP) بتخصيص ٨,٥ مليار دولار أمريكي لدعم تحول البلاد عن استخدام الفحم. لكن الالتزام المالي ليس برنامجاً بحد ذاته. فقد تطلب تحويله إلى أفعال مؤسسة قادرة على التنسيق بين الحكومة وقطاع الأعمال والمجتمع المدني – وهي مؤسسة لم تكن موجودة بعد.

كان إنشاء مثل هذه المؤسسة من خلال الإجراءات التقليدية للقطاع العام سيستغرق سنوات. لكن بدلاً من ذلك، وفرت مؤسسة ACF البنية التحتية الإدارية والمالية من خلال الاستضافة المالية، مما سمح لوحدة إدارة المشاريع (PMU) التابعة لبرنامج JETP بالبدء في العمل دون تأخير.

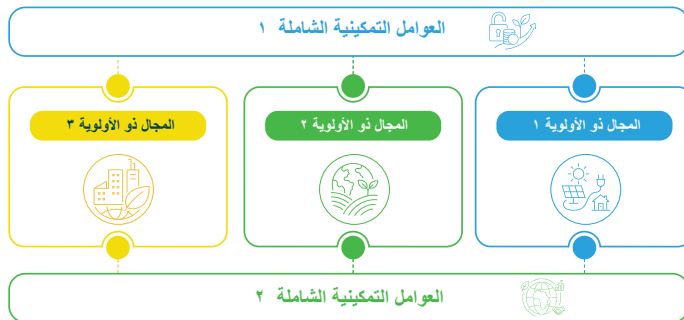
وسرعان ما ظهرت النتائج. فقد وافق مجلس الوزراء في نوفمبر ٢٠٢٣ على «خطة تنفيذ الانتقال العادل نحو الطاقة: ٢٠٢٣-٢٠٢٧»، وقدمها الرئيس سيريل رامافوسا في الدورة الثامنة والعشرين لمؤتمر الأمم المتحدة بشأن تغير المناخ (COP28) في العام نفسه. وتم إنشاء ستة ملفات أولوية. وأطلقت منصة تمويل JETP وتلقت أكثر من ٢٤٠ طلب مشروع في فترات التمويل الأولى. ولم يقتصر دور الاستضافة المالية على تمكين الكفاءة فحسب، بل سلط الضوء أيضاً على الفرق بين الزخم والركود في لحظة حاسمة.

في سنواتها الأولى، تشكلت محفظة أنشطة «مبادرة التعاون في مجال المناخ» (ACF) استجابةً لاتساع نطاق الطلب من الشركاء. والدروس المستفادة من تلك الفترة واضحة: فالعمق والتكامل يحققان تأثيراً أكبر من مجرد الاتساع وحده. والضرورة الملحة الآن ليست التوسع بل التكامل، ليس لأن العمل قد اكتمل، بل لأن الظروف الراهنة تتطلب مشاركة أكثر تنسيقاً واستدامة وعلى مستوى النظام.

لذلك، ستنظم ACF عملها حول ثلاثة مجالات أولوية أساسية: الوصول إلى الطاقة والتحول، والتكيف والمرونة، والتصنيع الأخضر. وتقف هذه المجالات ذات الأولوية جنباً إلى جنب مع عاملين تمكينيّين شاملين: التمويل المستدام والشراكات الدولية. ولم يتم اختيار هذه الأولويات الثلاث بشكل عشوائي. فهي تمثل أكبر نقاط النفوذ للتحول المناخي في أفريقيا، وهي مترابطة بشكل عميق: فال تقدم في مجال واحد يسرع التقدم في المجالات الأخرى.

يمر التمويل المستدام والشراكات الدولية عبر كل أولوية. فهما ليسا مسارين منفصلين للعمل، بل هما النسيج الرابط الذي يمتد إلى الأولويات الأساسية من الوصول إلى النطاق المطلوب، وجذب الاستثمارات، والاستمرار إلى ما بعد دورات التمويل الفردية. إن معالجة العناصر الخمسة جميعها معاً، بدلاً من معالجتها بشكل منفصل، هو ما يجعل التأثير على مستوى النظام ممكناً.

في جميع المجالات الخمسة ذات الأولوية والمجالات الشاملة، لا تنفذ مؤسسة ACF البرامج بشكل مباشر. ويتمثل دورها في دعم وتعزيز الزخم الذي تولده الجهات الفاعلة الأفريقية بالفعل، وليس في قيادته. ويتطلب إحراز التقدم معالجة العوائق الهيكلية في وقت واحد بدلاً من معالجتها بشكل متتابع، وهنا سيظل دعم مؤسسة ACF موجهاً بأكبر قدر من الفعالية. ومن خلال تقديم المنح، وتوفير الاستضافة المالية، ودعم حاضنات الأعمال، تدعم مؤسسة ACF الجهات الفاعلة العاملة في كل من هذه الأبعاد الخمسة.



التغيير هو تغيير هيكلي: حيث يتم تنظيم محفظة مشاريع المؤسسة في إطار هيكلي يركز الجهود، ويعزز التكامل، ويحقق أقصى قدر من التأثير عبر المجالات المترابطة.

المجال ذو الأولوية ١



توسيع نطاق الوصول إلى طاقة موثوقة ونظيفة وبأسعار معقولة

الرؤية: الطاقة كأساس، لا كعقبة. توفير الوصول الشامل للأفراد والشركات، من خلال أنظمة ميسورة التكلفة وموثوقة تعمل بموارد أفريقية المتجددة وتخضع لإدارة مؤسسات متمكنة.

- تسريع عملية التحول إلى الطاقة النظيفة في الاقتصادات المعتمدة على الوقود الأحفوري، وتعزيز اتساق السياسات، وتخطيط عملية التحول، وجهازية المؤسسات، وكهربة القطاعات الرئيسية بما في ذلك قطاع النقل.
- توسيع نطاق أنظمة الطاقة المتجددة الموزعة التي توفر وصولاً موثوقاً بالطاقة للسكان وتدعم الاستخدامات الإنتاجية في مجالات الزراعة والخدمات والصناعة المحلية وأنظمة التنقل الكهربائي الناشئة.
- تعزيز القدرات المؤسسية للتخطيط المتكامل للطاقة، والنمذجة، وتصميم اللوائح التنظيمية، لضمان مسارات انتقال موثوقة وقابلة للتمويل. ويشمل ذلك استخدام أدوات التخطيط والنمذجة القائمة على الذكاء الاصطناعي (AI) التي تعمل على تحسين دقة وسرعة وإمكانية الوصول إلى توقعات أنظمة الطاقة واتخاذ قرارات الاستثمار.
- تحرير الاستثمارات في الطاقة المتجددة لتوليد الطاقة، وتجهيز الشبكات، والتخزين، والبنية التحتية التمكينية، وتحسين إعداد المشاريع والتوافق بين رأس المال العام والخاص.
- إدماج المساواة والحماية الاجتماعية والملكية المحلية في أطر العمل الانتقالية، لضمان أن تكون مسارات الطاقة والكهربة عادلة وشاملة ومستدامة سياسياً. ويشمل ذلك دعم مبادرات الطاقة التي تقودها المجتمعات المحلية ونماذج التوزيع التي تديرها السلطات المحلية.

المجال ذو الأولوية ٢



تعزيز القدرة على التكيف مع تغير المناخ في مجالات سبل العيش والزراعة والنظم الإيكولوجية

الرؤية: المرونة كعامل للأمن، لا للبقاء على قيد الحياة. أفريقيا التي تظل اقتصاداتها البرية والساحلية والريفية والحضرية مستقرة ومنتجة في ظل تغير المناخ. بيئة تحظى فيها الأسر والمزارعون والعمال والمجتمعات المحلية بالحماية من الأزمات المتكررة، وتُستعاد فيها النظم البيئية، وتُتوقع فيها المخاطر المناخية وتُدار بدلاً من تحملها.

- توسيع نطاق مبادرات تعزيز المرونة واستعادة النظم الإيكولوجية التي تقودها الجهات المحلية، وإدماج المبادرات المجتمعية ضمن أطر سياسية وتمويلية وأطر الحماية الاجتماعية الداعمة التي تعطي الأولوية للإنصاف والملكية المحلية.
- تحسين الوصول إلى التمويل على مستوى المشاريع من أجل البنية التحتية المقاومة لتغير المناخ والخدمات الأساسية، بما في ذلك أنظمة المياه والأنهار والمحيطات والغذاء، وأدوات إدارة المخاطر، والحماية الاجتماعية التكيفية.
- تعزيز أطر حوكمة التكيف والتخطيط والاستثمار، ودمج النهج القائمة على الطبيعة والنهج الزراعية البيئية جنباً إلى جنب مع تحسين التنسيق بين القطاعات. ويشمل ذلك استخدام أدوات مدعومة بالذكاء الاصطناعي لنمذجة المخاطر المناخية والإنذار المبكر وإدارة الأراضي والمياه التكيفية.
- تعزيز التعاون الإقليمي في مجال المرونة عبر أحواض المياه المشتركة وأسواق الأغذية والمراعي والنظم الإيكولوجية الساحلية، مع الاعتراف بأن المخاطر المناخية تتجاوز الحدود.
- العمل على تطوير هيكل تمويل للتكيف يكون عادلاً ومتاحاً ويكمل الجهود المحلية والإقليمية ويدعم التعزيز المؤسسي الدائم بدلاً من دورات الاستجابة قصيرة الأجل.



تعزيز التصنيع الأخضر والتكامل الإقليمي

الرؤية: من الاستخراج إلى التحول. اقتصادات أفريقية تنافسية ومنخفضة الكربون تحافظ على القيمة محلياً، وتوفر فرص عمل لائقة على نطاق واسع، وتعزز الأسواق الإقليمية، وترسخ المرونة في نظام عالمي يسعى إلى التخلص من الكربون.

- تحسين التناسق بين أطر السياسات المتعلقة بالصناعة الخضراء والتجارة والاستثمار والمناخ والطاقة، مع ضمان أن تؤدي عملية إزالة الكربون إلى تعزيز القدرة التنافسية، وأن يتم تضمين مبادئ الإنصاف والحماية الاجتماعية والملكية المحلية في تخطيط عملية الانتقال.
- توسيع نطاق القيمة المضافة المحلية في مجالات المعادن والتصنيع والزراعة الإيكولوجية، وتعزيز المهارات والقدرة الإنتاجية والعمالة اللائقة. ويشمل ذلك من خلال سلاسل القيمة التي تقودها المجتمعات المحلية وترتكز على المستوى المحلي.
- النهوض بالممرات الصناعية والمجمعات الصناعية ومراكز الإنتاج منخفضة الكربون التي تعمل بالطاقة المتجددة والمرتبطة بالأسواق المحلية والإقليمية.
- تعزيز تنفيذ منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية (AfCFTA) وتكامل سلاسل القيمة الإقليمية من خلال معايير منسقة وتخطيط منسق للبنية التحتية وأطر استثمار متوافقة.
- ربط تحديث الصناعة بنشر الطاقة النظيفة وبناء القدرات المحلية، مع ضمان أن يؤدي إزالة الكربون إلى تعزيز القدرة التنافسية بدلاً من تقييدها، وأن تترجم الاتفاقيات الإقليمية إلى نتائج عملية ومستدامة.

العوامل التمكينية الشاملة: العوامل المضاعفة التي تدعم كل العناصر الأخرى

التمويل هو الذي يحدد مسار التطور. فحجم تدفقات رأس المال وهيكلها وتسلسلها سيحدد ما إذا كانت الطموحات المناخية ستُترجم إلى أصول إنتاجية وأنظمة مرنة وصناعات تنافسية، أم ستظل مقيدة بالضغط المالي ومشاريع التنمية المتقطعة والحوافز غير المتوافقة. التمويل المستدام ليس أجندة موازية؛ بل هو البنية الأساسية التي تمول التحول وتقلل مخاطره وتدعمه.

الموقع الدولي يحدد مدى التأثير. التحول العالمي ليس محايداً. تؤثر أنظمة التجارة، وهياكل الديون، وقواعد تمويل المناخ، ومعايير التكنولوجيا، والتحالفات الجيوسياسية على تحقيق القيمة، والقدرة التنافسية الصناعية، والهامش السياسي. وستحدد شروط المشاركة ما إذا كانت الاقتصادات الأفريقية ستعزز سيادتها وقدراتها المحلية أم ستتحمل المخاطر في أنظمة يتم تحديدها في أماكن أخرى.

وبالتالي، فإن التمويل المستدام والشراكات الدولية يمثلان عاملين مضاعفين حاسمين. فهما يؤثران على كيفية تدفق رؤوس الأموال، وكيفية توزيع المخاطر، وكيفية وضع المعايير، وكيفية تعزيز الأولويات الأفريقية على الصعيدين الإقليمي والعالمي. وهما لا يقفان إلى جانب الأولويات الأساسية فحسب، بل يتيحان تحقيقها.



العامل التمكيني الشامل ٢

تعزيز دور أفريقيا الفاعل في الحوكمة العالمية للمناخ والتمويل والتجارة

الرؤية: أفريقيا التي تشكل مسار التحول المناخي العالمي وفق شروطها الخاصة. التفاوض على شراكات ثنائية عادلة، والتأثير على القواعد المتعددة الأطراف، وتعبئة الاستثمارات الدولية بطرق تعزز التنمية المحلية والسيادة على المدى الطويل.

- تعزيز القدرات التفاوضية والتحليل الفني في المحافل المتعددة الأطراف، مع ضمان أن تستند المواقف الأفريقية إلى أدلة دقيقة واستراتيجية تنموية طويلة الأجل.
- تعزيز الأسس التحليلية والمؤسسية التي يمكن من خلالها للدول الأفريقية التفاوض على شروط أكثر إنصافاً مع الشركاء الثنائيين في مجالات الطاقة والتجارة والتعاون الصناعي وتمويل المناخ – استناداً إلى أولويات محلية واضحة.
- دعم تطوير مشاريع محتملة ذات مصداقية وقابلة للاستثمار وأطر عمل جاهزة للمستثمرين تجذب رأس المال الدولي بشروط تعزز القدرات المحلية وتقوي السيادة.
- دفع قواعد متعددة الأطراف أكثر إنصافاً في مجالات تمويل المناخ، وتدابير الحدود الكربونية، ومعايير التكنولوجيا، وأدوات التمويل الميسرة، مع ضمان أن تعكس الأطر العالمية واقع التنمية الأفريقية وجداولها الزمنية للانتقال.
- تعزيز التنسيق الإقليمي من خلال الاتحاد الأفريقي (AU) والاتحادات الاقتصادية الإقليمية (RECs) والمنصات القارية، ومواءمة المواقف الوطنية وتوسيع التأثير الجماعي في عمليات الحوكمة العالمية.



العامل التمكيني الشامل ١

توفير التمويل من أجل تحول عادل ومستدام

الرؤية: بنية مالية أفريقية تعمل على حشد رؤوس الأموال المحلية والدولية على نطاق واسع، وتعزز السيادة، وتدعم التحديث الصناعي، وتسرع من وتيرة تعزيز القدرة على التكيف مع تغير المناخ.

- تعبئة المدخرات المحلية ومدخرات الجاليات في الشتات وتوجيهها نحو استثمارات منتجة ومتوافقة مع أهداف المناخ، من خلال تعزيز الأطر والحوافز والأدوات التي تستخدمها صناديق التقاعد والصناديق السيادية والمؤسسات المالية المحلية لتخصيص رأس المال.
- تعزيز قدرة المؤسسات المالية والمالية المحلية على تصميم رأس المال وإدارته وتوظيفه بفعالية، بطرق تخدم أولويات المناخ والتنمية على المدى الطويل.
- توسيع نطاق أدوات التمويل المختلط التي تمتص المخاطر المبكرة، وتعمق أسواق رأس المال المحلية، وتجذب مجموعات أكبر من رأس المال العام والخاص عبر الاقتصادات الأفريقية.
- تعزيز التنسيق الإقليمي من خلال المعايير المنسقة ومنصات الاستثمار عبر الحدود وتكامل أسواق رأس المال المرتبطة بالاتفاقية الأفريقية للتجارة الحرة (AfCFTA) والمجتمعات الاقتصادية الإقليمية (RECs).
- الدعوة إلى إصلاحات مالية عالمية تعمل على تحسين الوصول إلى رأس المال الميسور التكلفة والسيولة والتمويل بشروط ميسرة، مع دعم البنية المالية التي تقودها أفريقيا والتي تعزز الوكالات المحلية.



نهجنا: الدور الذي تضطلع به مؤسسة ACF

تأسست مؤسسة ACF لضمان أن يتم تشكيل التحول المناخي من الداخل. ACF هي مؤسسة أفريقية بالمعنى "الكامل" للكلمة: فقد أنشئت في القارة، وتدار من داخلها، وتحظى بثقة الحكومات والتحالفات والمجتمعات المحلية لأنها اكتسبت تلك الثقة عبر سنوات من المشاركة العملية غير التوجيهية. وقد أنشئت ACF انطلاقاً من قناعة راسخة بأن التحول المناخي، لكي يخدم أفريقيا، يجب أن يصاغه الفاعلون الأفارقة، وأن يركز على الواقع الأفريقي، وأن يكون خاضعاً للمساءلة أمام الأولويات الأفريقية. وقد ترسخت تلك القناعة بمرور الوقت.

يتمثل دور ACF في الدعم، وليس القيادة. فالحكومات والمؤسسات والتحالفات ومنظمات المجتمع المدني والمجتمعات المحلية الأفريقية تقود بالفعل عملية التحول. ويتمثل عمل ACF في تعزيز قدرتها على العمل – بالمساعدة في تهيئة الظروف التي تمكنها من التحرك بشكل أسرع، والتفاوض من موقع قوة أكبر، والحفاظ على اتجاهها حتى في ظل الضغوط المستمرة. وهذا هو الأساس لكل ما تقوم به ACF.

في الممارسة العملية، يعني هذا دعم الحكومات والممولين في صياغة سياسات مواتية وتوجيه رأس المال نحو أولويات أفريقيا. ويشمل ذلك المساعدة في تعزيز منظمات المجتمع المدني والتحالفات والحركات التي تمنح الفاعلين الأفارقة صوتاً جماعياً أقوى. وهذا يعني أيضاً تطوير الأفكار والتحليلات التي تساعد تلك الجهات الفاعلة على دراسة التحديات التي تواجهها والتصرف لمواجهتها. ومن خلال العمل في آن واحد على الصعيدين السياساتي والمالي والاستثماري، وعلى صعيد القدرات المؤسسية والأفكار، تساعد مبادرة "أفريقيا من أجل المناخ" (ACF) على إحداث تغيير جذري في النظام – وليس مجرد معالجة الأعراض – في إطار التحول المناخي في أفريقيا.

إن مقياس النجاح لا يكمن في حجم محفظة صندوق التمويل الأفريقي (ACF)، بل في القوة المتزايدة والاستقلالية والقدرة على الفعل التي تتمتع بها المؤسسات والتحالفات والحركات الأفريقية التي يدعمها الصندوق.

ما يميز مرفق التكيف (ACF) ليس أداة معينة، بل النموذج الذي يعمل من خلاله. فالتحول الهيكلي لا يحدث من خلال مشاريع منعزلة أو تدخلات فردية، بل يحدث عندما تتوافق السياسات والتمويل والمؤسسات: عندما تتوفر الشروط اللازمة لجذب الاستثمارات، وعندما تمتلك النظم المالية القدرة على استقبالها وتوظيفها، وعندما تعزز الشراكات الدولية الأولويات المحلية بدلاً من تقييدها. ويعمل مرفق التكيف (ACF) من خلال منصات استثمارية تقودها البلدان والمناطق، وتعمل عبر ثلاث مستويات متكاملة في آن واحد.





مركز الاقتصاد الجديد: وضع المجتمعات المحلية في صميم عملية التحول الطاقى في جنوب أفريقيا

تتمتع عملية التحول في قطاع الطاقة في جنوب أفريقيا بأطر سياسية راسخة. لكن ما كانت تفتقر إليه هو رؤية متجذرة محلياً لما سيحدث بعد ذلك بالنسبة للأشخاص الأكثر تأثراً بشكل مباشر – أي عمال المناجم والبلديات والمجتمعات المحلية التي ترتبط سبل عيشها بالفحم.

قامت مؤسسة ACF بإنشاء «مركز الاقتصاد الجديد» (NEH) لسد هذه الفجوة. وكان من الضروري أن يحظى المركز بثقة المجتمع المدني ووسائل الإعلام والمجموعات المجتمعية باعتباره صوتاً مستقلاً، وليس ذراعاً لأحد الممولين. قدمت مؤسسة ACF البنية التحتية المؤسسية من خلال الاستضافة المالية ودعم الحوكمة، ثم تراجعت، مما منح NEH استقلالية حقيقية في توجيهها وشرائنها.

في غضون عامين، دعمت NEH ٢٠ مبادرة عبر ٢٥ شريكاً، ووصلت إلى ما يقرب من خمسة ملايين شخص من خلال جهود التوعية العامة، وساعدت في تحويل النقاش العام من إدارة التحول التكنولوجية نحو قضايا العدالة الاقتصادية والوكالة المجتمعية. أصبح الحوار حول التحول في جنوب أفريقيا يشمل الآن الأشخاص الذين من المفترض أن يخدمهم.

كل طبقة ضرورية. ولا تكفي أي منها بمفردها. وهذا ما يميز نهج منصة الاستثمار التي تتبعها مؤسسة ACF عن النهج الخيري التقليدي القائم على دعم المشاريع الفردية.

إن المساواة والاندماج متأصلان في هذا النموذج برمته. ولا تنوم التحولات المتعلقة بالمناخ والتنمية إلا إذا حققت تحسينات ملموسة في سبل العيش والفرص المتاحة. وينبغي إشراك المجتمعات المحلية والعمال والمؤسسات الصغيرة والفئات المهمشة في عمليات التخطيط والاستثمار. وعلاوة على ذلك، فإن ضمان توفير الدعم لهم لقيادة هذه العمليات – بما في ذلك من خلال المنصات التي تقودها المجتمعات المحلية والتحالفات التي تدار محلياً – يعزز شرعية الإصلاح واستدامته.

يتم تنفيذ أعمال صندوق التمويل المناخي (ACF) بشكل أساسي من خلال منصات قطرية تقودها الجهات الوطنية، بدعم من فرق محلية تجمع بين الخبرة الفنية والرؤية السياسية والمؤسسية العميقة. ويتم اختيار البلدان التي يتيح فيها زخم التحول والجاهزية المؤسسية فرصاً لإحداث تغيير على مستوى النظام. ويتم تكييف الدعم وفقاً للاحتياجات بدلاً من تطبيقه بشكل موحد، بما يعكس الاختلافات في النضج المؤسسي، والهيكل الاقتصادي، والتعرض للمخاطر المناخية، ومسارات التحول.

ويتمثل الهدف دائماً في تحقيق الاستدامة المؤسسية – المساعدة في بناء هياكل استثمارية وأنظمة حوكمة ستستمر في حشد وتوظيف التمويل المتوافق مع المناخ إلى ما بعد فترة الاستراتيجية.

لا يمكن للمنصات القطرية وحدها معالجة النطاق الكامل للتحول. فالعديد من القيود التي تشكل نتائج الاستثمار – مثل أنظمة التجارة والمعايير المالية وممرات البنية التحتية وأحواض المياه المشتركة وعمليات التفاوض – تتجاوز الحدود الوطنية. وتكمل المنصات الإقليمية المشاركة القطرية من خلال العمل على النطاق الذي تتحدد فيه هذه الديناميات العابرة للحدود، وذلك بالتعاون مع منطقة التجارة الحرة

القارية الأفريقية (AfCFTA) والاتحاد الأفريقي (AU) والمجموعات الاقتصادية الإقليمية (RECs) والمجموعة الأفريقية للمفاوضين بشأن تغير المناخ (AGN).

إن التغيير الشامل يتطلب أكثر من مجرد الأفكار الجيدة والجهات الفاعلة المتحمسة. فهو يحتاج إلى بنية تحتية مؤسسية، وتمويل مستدام، ومصادقية تشغيلية لتمكين تلك الجهات من أداء عملها الأهم. وتقدم مؤسسة ACF هذا الدعم من خلال ثلاث أدوات متكاملة: تقديم المنح، والاستضافة المالية، ودعم المشاريع الناشئة. وقد صُممت هذه الأدوات مجتمعةً ليس لتعزيز حضور مؤسسة ACF نفسها بل لتعزيز النظام البيئي المحيط بها.



المنح الاستراتيجية

هذه هي الأداة الرئيسية التي تستخدمها مؤسسة ACF لتوفير الموارد للجهات الفاعلة والتحالفات والمؤسسات التي تقود التغيير المنهجي. وقد صُممت آلية تقديم المنح الاستراتيجية لتمكين الشركاء من التركيز على العمل المعقد المتمثل في إحداث تغيير في الأنظمة، مع ضمان المساءلة والتعلم والإدارة المسؤولة لرأس المال. إن الطريقة التي تقدم بها مؤسسة ACF المنح لا تقل أهمية عن المشاريع التي تمويلها.



الحاضنة

غالبًا ما يتطلب العمل على إحداث تحول نظامي أكثر من مجرد التمويل. وتدعم وظيفة الحضانة التي تضطلع بها مؤسسة ACF إنشاء المنصات وترسيخها خلال الفترات التي تُتخذ فيها القرارات التأسيسية ويُحدد فيها الطابع المؤسسي. وهذا يمكن المبادرات من بناء الأنظمة والقيادة اللازمين للعمل بشكل مستقل.



الاستضافة المالية

غالبًا ما لا تعوق المبادرات ذات التأثير الكبير عدم وجود القيادة أو الرؤية، بل غياب البنية التحتية التشغيلية. وتتيح خدمة الاستضافة المالية التي تقدمها مؤسسة ACF للمبادرات والائتلافات والمنصات الناشئة السعي لتحقيق أهدافها الاستراتيجية أثناء قيامها ببناء هيكلها الخاصة، أو في الحالات التي لا يكون فيها إنشاء كيان جديد أمرًا عمليًا أو ضروريًا.

إن تقديم المنح، والاستضافة المالية، وبرنامج الحضانة ليست أمورًا منفصلة. بل يتم تنفيذها كنظام متكامل، حيث يسد كل منها فجوة محددة في مجال الدعم. فبرنامج تقديم المنح يمول الجهات الفاعلة الاستراتيجية، وتوفر الاستضافة المالية البنية التحتية التي يمكنهم من خلالها العمل، بينما يبني برنامج الحضانة الأسس المؤسسية اللازمة للاستقلال على المدى الطويل. والكل أكبر من مجموع أجزائه. والهدف النهائي ليس التوسع المؤسسي لذاته، بل بناء وتقوية مؤسسات وتحالفات أفريقية ديناميكية قادرة على تحديد وتمويل ودعم مساراتها الخاصة في مجالي المناخ والتنمية.

لا تبلغ قوة أي استراتيجية فعالة إلا بقدر قوة المؤسسة التي تقف وراءها. تدخل مؤسسة ACF مرحلتها التالية كمؤسسة أكثر كفاءة وترابطًا وثقةً مقارنةً بتلك التي بدأت هذه الرحلة في عام ٢٠٢٠.

الجهة المنظمة المسؤولة عن هذه الاستراتيجية

إن دعم التحول الشامل في مجالي المناخ والتنمية عبر العديد من البلدان يتطلب مرونة مالية، وأشخاصاً أكفاء وملتزمين، وأنظمة منضبطة، وحوكمة ذات مصداقية، وبنية تعليمية قادرة على التعامل مع التعقيدات على المدى الطويل. ومع تطور مبادرة "التعاون من أجل المناخ" (ACF) من مبادرة ذات تركيز وطني إلى منصة أفريقية شاملة، فقد استثمرت بشكل مدروس في الأسس المؤسسية التي تدعم تنفيذ الأنشطة. يتطلب استمرار النمو مزيداً من تعزيز القدرات المؤسسية. وتحدد الأولويات التالية الكيفية التي ستعزز بها مؤسسة المناخ الأفريقية (ACF) أسسها التنظيمية خلال الفترة الاستراتيجية المقبلة (٢٠٢٦-٢٠٣٠) - لضمان أن يواكب التوسع في الحجم نمواً في التماسك والمرونة والفعالية على المدى الطويل.

دراسة حالة



التحالف الأفريقي لتحويل النظم الغذائية: بناء البنية التحتية التي تربط المعرفة بالسلطة

لطالما شكلت الأصوات القادمة من خارج القارة النقاشات الدائرة حول النظم الغذائية الأفريقية، وقد انعكس ذلك على التمويل المتدفق إليها؛ فهو مجزأ ومجزأ إلى قطاعات منعزلة ومنفصل عن الواقع الميداني. وقد أنشأت مؤسسة ACF «التجمع الأفريقي لتحويل النظم الغذائية» (AFSTC) لتغيير هذا الوضع.

في جوهرها، تجمع AFSTC أكثر من ٧٠ خبيراً من القارة نفسها من كل منطقة، يعملون جنباً إلى جنب مع ١٠ هيئات للدعوة والسياسات في شبكة تحدد فيها أجندات البحث وفقاً للأسئلة التي يواجهها الممارسون فعلياً. يتم توثيق الابتكارات التي تعمل بجهود على بناء المرونة في جميع أنحاء القارة - من خلال الممارسات التجديدية، والأسواق الإقليمية، والسيادة الغذائية، وسلاسل القيمة المملوكة محلياً - وربطها مباشرة باستراتيجيات الدعوة وقرارات التمويل التي يمكن أن تدفعها إلى الأمام. والنتيجة هي شبكة على مستوى القارة تعمل عبر النظام الغذائي بأكمله، وبالنسبة للممولين، خط اتصال مباشر بخبراء أفريقياً أنفسهم وما يقولون إنه يجب أن يحدث لتحويله.

والسؤال الذي يطرح نفسه على الشركاء والجهات المانحة لا يقتصر على ما تسعى مؤسسة ACF إلى تحقيقه فحسب، بل يشمل أيضاً ما إذا كانت قدراتها المؤسسية تنمو بما يتناسب مع طموحاتها. فالمصداقية المؤسسية هي بحد ذاتها شكل من أشكال رأس المال.

الأولوية	ما يعنيه ذلك
١	النظم المالية تعميق التحول المالي من أجل توظيف رأس المال بكفاءة، وتقديم تقارير شفافة، وإدارة الموارد بفعالية في مؤسسة تزداد تعقيداً.
٢	المواهب والثقافة الاستثمار في موظفي مؤسسة ACF – من حيث تطويرهم وخبراتهم ورفاههم – باعتباره شرطاً استراتيجياً لتحقيق المهمة الأوسع نطاقاً.
٣	الحوكمة والمخاطر بناء ثقافة تتبنى فيها المؤسسة ككل مبادئ الحوكمة والأخلاقيات وإدارة المخاطر، ولا تعاملها على أنها مجرد وظيفة تتعلق بالامتثال.
٤	الاستدامة المالية تنويع وتعزيز قاعدة تمويل بعثة الاتحاد الأفريقي (ACF) للحد من مخاطر التركيز وبناء القدرة على الصمود على المدى الطويل التي تتطلبها المهمة.
٥	التأثير والتعلم تطوير أنظمة قياس تقيّم المساهمة على مدار الوقت، وترسخ ثقافة التعلم في جميع أنحاء المؤسسة، وتدفع عجلة الإدارة التكيفية.
٦	الصوت والحضور ضمان أن تكون وجهات النظر التي تقودها أفريقيا حاضرة ومتسقة وذات تأثير في المناقشات التي تحدد نتائج القضايا المتعلقة بالمناخ والتمويل والتنمية.
٧	نطاق العمليات تطوير البنية التحتية لمؤسسة ACF بما يتماشى مع طموحاتها القارية، وتأسيس التواجد المناسب في المواقع المناسبة لدعم تقديم الخدمات بمرونة وفعالية.

التطلع إلى المستقبل

إن عملية الانتقال هذه تتسم بالتنافسية والتفاوت. ولن تؤدي تلقائياً إلى نتائج منصفة. لكن أفريقيا تمتلك مزايا ذات أهمية عالمية – مثل إمكانات الطاقة المتجددة، والمعادن الخضراء، والأسواق المتنامية، والموقع الجغرافي الاستراتيجي، والسكان الشباب النشطين. ويعتمد تحويل هذه المزايا إلى مكاسب تنموية مستدامة ومتوافقة مع أهداف المناخ على وجود مؤسسات تتمتع بالقوة والاستمرارية اللازميتين للمضي في هذا المسار.

يدخل صندوق المناخ الأفريقي (ACF) مرحلته التالية (٢٠٢٦-٢٠٣٠) كمؤسسة أكثر قدرة وترابطاً وثقة من تلك التي بدأت هذه الرحلة في عام ٢٠٢٠. الطموح أكبر. التركيز أكثر حدة. النموذج أثبت فعاليته.

إن القناعة التي تحرك هذا العمل لا تزال ثابتة: يجب أن يتشكل مستقبل أفريقيا في مجالي المناخ والتنمية من الداخل، وفق شروطها الخاصة ومن أجل شعوبها.





www.africanclimatefoundation.org

© 2026 African Climate Foundation

Image credit: iStock | Unsplash
Designed, typeset and proofread by COMPRESS.dsl | 801158_B ARB | www.compressdsl.com